أكاديمية ابن رشد
AVERROES CADEMY

منتدى ابن رشد للسياسات

من أجل تعزيز النقاش حول السياسات العامة

لبنان

نحو مشاركة سياسية ومدنية
خارج الحدود الطائفية

سلسلة المجتمع المدني

تناقش أوراق منتدى ابن رشد للسياسات مواضيع سياساتية راهنة ذات تأثير على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تتضمن رؤى ووجهات نظر فاعلي المجتمع المدني. وتستخدم هذه الأوراق لتعزيز التفاعل مع صانعي القرار في إطار حوار سياساتي أكثر شمولية.

الكاتب ؛

عدنان هريوى

باحث بالمركز العربي للأبحاث.

فاعل المجتمع المدني ؛

خالد ظاظا

مستشار في الشؤون القانونية ومتخصص في حقوق الإنسان، جامعة أوسلو.

نقاط رئيسية

- أفرزت الأزمة السياسية المستمرة في لبنان نقاشاً حول قدرة نظام المحاصصة على الاستدامة في المدى البعيد.
- استطاع 13 نائباً مستقلاً غير منتمٍ من الفوز بمقعد نيابي لأول مرة في تاريخ البرلمان اللبناني.
- دفع فقدان الثقة في النظام السياسي القائم الشباب إلى التفكير في إطلاق مبادرات مدنية بمعزل عن الانتماءات الطائفية والحزبية: منصتي "ميغافون" و"كلنا إرادة" كمثالين.

عدسة المجتمع المدني:

- أبانت الوضعية الحالية للبنان عن محدودية الدولة وعدم مقدرتها على تأدية وظائفها الأساسية (وظيفة توفير الأمن والحماية وتأمين المستلزمات الأساسية للمواطنين)، ما أنتج إدراكاً شعبياً بضرورة التغيير.
- قامت مظاهرات "17 تشرين الأول" بناءً على انتماء وطني بعيداً عن الانتسابات الطائفية. ولوقعها وصِيتها الإيجابيين، اختار مجموعة من اللبنانيين المغتربين العودة إلى بيروت للمشاركة في فعالياتها.
- أحيت مظاهرات "17 تشرين الأول" النقاش العمومي داخل المجتمع اللبناني مع منح الأكاديمي دور فعالاً في إغناء النقاش.

بالأرقام :

الفساد في مؤسسات الدولة وأجهزتها الوطنية بلبنان

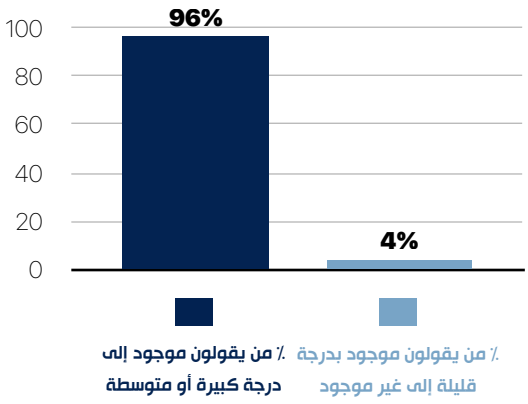

مؤشر إدراك الفساد بلبنان في عامي 2012 و2022

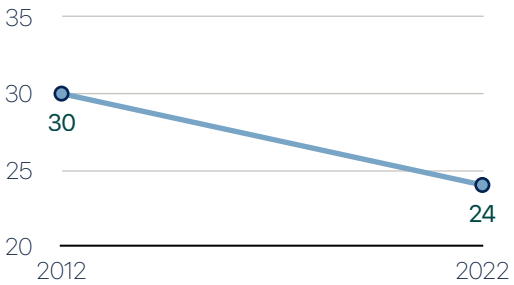

(100 نظيف للغاية و 0 فاسد للغاية)

نتائج الانتخابات النيابية لعام 2022 بلبنان

مخطط يبين توزيع مقاعد مجلس النواب ال128 بين التيارات

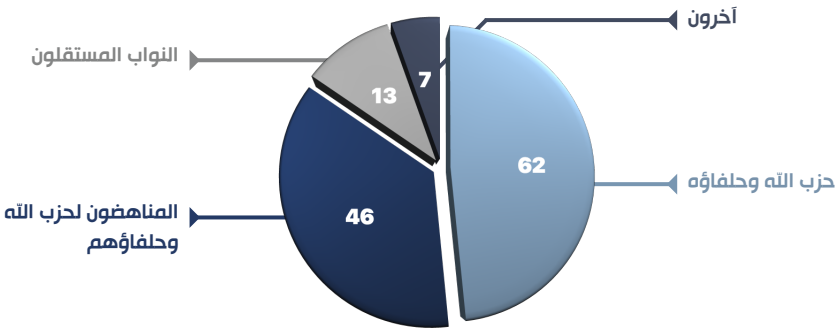

في أواخر عام 2022، أصدر البنك الدولي تقريراً يخلص فيه إلى أن الخسائر المالية بلبنان تعادل 3 أضعاف الناتج المحلي. وسلك نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "فريد بلحاج" نفس التوجه عندما عبّر عن قلقه الشديد من مآلات الأوضاع الاقتصادية اللبنانية، خاصة مستويات الديون والتضخم المرتفعة، وذلك خلال مداخلته في القمة العالمية للحكومات في دبي المنعقدة في فبراير الماضي.

في ظلّ هذه الظروف الاقتصادية المعقدة، أضحت أخبار توفر المستلزمات الغذائية والطبية البسيطة نادرة بالإعلام اللبناني، في حين هيمنت "أنباء الأزمة" من قبيل انهيار العملة، وقلة المواد الاستهلاكية، وارتفاع التضخم، على "جديد" الأوضاع اللبنانية. ونتيجة تراكم الأخبار السلبية، أصبحت حالة الأزمة والتدهور الاقتصادي والاجتماعي تُشكل "الاعتيادي" في الحياة اليومية للمواطنين، في حين صارت حالة الاستقرار والرفاهية تُمثل "الاستثناء".

ترتبط الأزمة الاقتصادية الحالية في لبنان ارتباطاً وثيقاً بالمشهد السياسي غير المستقر. ولعل أبرز تمثلاتها يتجسّد في شغور منصب الرئاسة منذ السنة الماضية إثر عدم توصّل التركيبة الحالية لمؤسسة البرلمان، المنبثقة عن انتخابات 2022، إلى اتفاق حول مترشح ليتولى المهمة الرئاسية.

انتخابات 2022: تركيبة برلمانية جديدة

اعتبرت الانتخابات البرلمانية اللبنانية لعام 2022 استثنائية على مستويين رئيسيين. فعلى مستوى السياق، سبق الرهان الانتخابي حراك شعبي أطلق عليه اسم "ثورة 17 تشرين الأول" وصنّف على أنه الأكبر في تاريخ لبنان. زيادة على ذلك، كان الشعب اللبناني أمام ثاني التجارب الانتخابية البرلمانية بعد توقّف دام 9 سنوات. أما على مستوى النتائج، أفرزت الانتخابات البرلمانية اللبنانية لعام 2022 خريطة سياسية جديدة مختلفة عن نظيرتها للفترة النيابية الأخيرة. أولاً، تمكّن 13 مترشحاً "مستقلاً منبثقاً عن "احتجاجات تشرين الأول 2019" من ضمان مقعد بالبرلمان اللبناني، 12 منهم لم يسبق لهم تولي أي منصب سياسي. ويعتبر هذا الحدث الأول من نوعه منذ قيام اتفاق الطائف. ثانياً، فقد حزب الله والأحزاب الموالية له الأغلبية البرلمانية جراء خسارة 13 مقعداً مقارنة بانتخابات 2018 (58 مقعداً في 2022 مقابل 71 في 2018). ثالثاً، ترجمت العملية الانتخابية، ولو نسبياً، حالة فقدان الثقة في تركيبة النظام السياسي التقليدي الطائفي الحالي. ويتبلور ذلك في تراجع نسبة التصويت في الانتخابات من 49 %في 2018 إلى حوالي 41% في 2022.

ترجمت الانتخابات البرلمانية لعام 2022 حالة فقدان الثقة في العملية الانتخابية وأفرزت خريطة برلمانية جديدة

أزمة لبنان الراهنة: فراغ رئاسي ناتج عن تعطّل وظيفي برلماني

في نفس المنحى التحليلي، أفضت هذه الانتخابات إلى نتيجة غير متوقعة متمثلة في حدوث عطل وظيفي في مهام البرلمان اللبناني، حيث أنتجت مجلس نواب غير قادر على تكوين أغلبية برلمانية. ونتيجة لذلك، عسُر على البرلمان اللبناني انتخاب رئيس الجمهورية بعد 11 محاولة جراء عدم تحقق شرط النصاب القانوني على مستوى الأصوات المدلى بها وعلى مستوى عدد الحضور من النواب.

كشفت أزمة البرلمان الحالية حدة الانقسام الحاصل بين تكتل حزب الله وحلفاؤه، وبقية الأحزاب. فبعد خسارة تحالف "حزب الله" للأغلبية التي كان يتمتع بها طوال الفترة النيابية الأخيرة، استعصى على القوى السياسية إيجاد نقطة توافق تساعد على تجاوز القصور الوظيفي للمؤسسة التشريعية.

أزّم عجز البرلمان على انتخاب رئيس جديدة للجمهورية من الأزمة السياسية والاقتصادية التي يعيشها البلاد

فاقمت الأزمة السياسية الحالية الوضع الاقتصادي الهش والضعيف، حيث تعجز حكومة تصريف الأعمال على حلحلة الأزمة الاقتصادية الحالية (الانخفاض الحاد لقيمة الليرة، التضخم المهول، ارتفاع نسبة الديون الخارجية والعجز عن التسديد، تبعات جائحة كوفيد-19) نتيجة تعطّل توقف المؤسسة البرلمانية عن تأديتها لمهامها التشريعية أولاً، وبفعل غياب حكومة قادرة على وضع برنامج وخطط عمل مستقبلية ثانياً.

وفي نفس السياق، أثبتت حالة "الخلل الوظيفي" أن نظام المحاصصة السياسية الذي يؤطر عمل أجهزة الدولة بلبنان قد أضحى يكرّس الانقسامات بدل العمل على تذويبها، ويعطّل عمل المؤسسات بدل تسهيل اشتغالها، خاصة وأنه يربط عملية توزيع المناصب الانتخابية بمعيار طائفي.

المحاصصة: نظام سياسي بمرجعية تاريخية ودستورية

إن المشهد السياسي الحالي في البلاد مبني على توزيع طائفي للمناصب يُعرف بنظام المحاصصة السياسية. يتأسس هذا الأخير على اتفاق الطائف لعام 1989 المنبثق عن الحرب الأهلية اللبنانية. ونصّ هذا الاتفاق على توزيع السلطة بناء على محددات طائفية، حيث اشترط أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، ورئيس البرلمان مسلماً شيعياً. بالإضافة لذلك، وزّع اتفاق الطائف المقاعد البرلمانية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، كما أنه نصّ على ضرورة احترام تمثيلية الطوائف في المناصب الوزارية، والوظائف الحكومية، والمؤسسات الأمنية والإدارية.

ورغم تضارب المواقف والتحليلات حول "دسترة" الطائفية من عدمها، أشار النص الدستوري في بعض مواده إلى ضرورة احترام التمثيلية الطائفية في المؤسسة البرلمانية (المادة 24) وفي المؤسسات الوزارية (المادة 95). فبدل العمل على تجاوز الإطار الطائفي في مناصب تستلزم الكفاءة والخبرة، كرّس الدستور اللبناني الطائفية ومأسسها. وقوّضت تمثيلية الطوائف من أداء البرلمان لوظائفه الرقابية والتشريعية نظراً لتسببها في حصر تحركات النواب في إطار خاص بخدمة مصالح الطائفة باعتبارها مصدراً لشرعيتهم.

أبانت الممارسة عن محدودية نظام المحاصصة في تجاوز الانتماءات الطائفية وخلق انتساب وطني جامع. فلقد حصر النظام المقاربة المعتمدة في علاقته مع اللبنانيين بناء على معيار طائفي سواء في التوظيفات الحكومية أو في التمثيلية السياسية، الأمر الذي ثبّت ورسّخ الانتماء المذهبي، وغيّب مفهوم المواطنة والهوية الوطنية الموحّدة. بالإضافة إلى ذلك، أنتج النظام تكتلات وشبكات علاقات داخل المجتمع اللبناني تهدف إلى خدمة مصالح الطائفة والمنتسبين إليها، ما ساهم في تفشي الفساد ومظاهر الزبونية.

"ثورة 17 تشرين الأول": حينما أضحى الشارع السبيل الوحيد للتعبير خارج حدود الطائفية

إن استفحال الأزمات الاقتصادية والسياسية وتواليها، وعجز مؤسسات الدولة على تدبيرها، أزّم العلاقة بين المواطن اللبناني والنظام القائم. ونتيجة لتراكم التجارب الفاشلة، واستمرار تدني وتدهور الظروف الاقتصادية خصوصاً، ازدادت الهوة واتّسعت بين الفرد والمؤسسات.

في سعيها للبحث عن حلول للوضع الاقتصادي الهش، قررت الحكومة اللبنانية فرض ضرائب على البنزين والمكالمات عبر الإنترنيت. ولعب هذا القرار في الحقيقة دور السبب المباشر الذي دفع المواطن اللبناني إلى الخروج إلى الشارع في 17 من أكتوبر/تشرين الأول 2019. من زاوية تحليلية، قد يمكن قراءة الاحتجاجات على أنها رد فعل شعبي على قرار حكومي، لكن حدّة التراكمات وتعدّد النكسات جعلا الاحتجاج الشعبي يتحوّل إلى رفض عام للمنظومة السياسية والاقتصادية.

اعتُبرت احتجاجات 17 من تشرين الأول الأكبر في تاريخ الحركات الاحتجاجية اللبنانية، حيث بلغ عدد المتظاهرين حوالي المليون أغلبيتهم من فئة الشباب. تميّزت المظاهرات عن سابقتها برفع العلم الوطني اللبناني فقط، في غياب للشعارات والرايات الخاصة بالطوائف أو الأحزاب. وترجمت حالة يأس وإحباط

جماعيين سادت في دواخل المجتمع اللبناني تجاه الفساد السياسي والاقتصادي الذي نخر أواصر البلاد. ولعلّ مطالب المحتجين تجسّد خير مثال على ذلك.

كانت المطالب التي طرحها المحتجون في "ثورة 17 تشرين الأول" متعددة ومتشابكة، حيث كانت تتمحور حول الإصلاحات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. وارتبطت المطالب الأساسية بقضايا مكافحة الفساد، وإعادة الأموال المنهوبة، وتحسين الخدمات العامة، وتقليص عجز الموازنة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وإجراء انتخابات نيابية مبكرة، وتشكيل حكومة فعالة. ورغم أن هذه المطالب لم تتحقق كاملة على أرض الواقع، إلا أنها دفعت الحكومة اللبنانية بقيادة سعد الدين الحريري إلى الاستقالة وتشكّل حكومة جديدة، كما أفضت إلى تنظيم انتخابات 2022 سالفة الذكر.

اندلعت احتجاجات "17 تشرين أكتوبر" كرد فعل على تراكمات وانتكاسات متوالية للمواطن اللبناني

بعيداً عن مآلات المطالب ومدى استجابة صانع القرار، فتحت "ثورة 17 تشرين الأول" باب المشاركة السياسية والمدنية أمام المواطن اللبناني في معزل عن الهيكل الطائفي الكلاسيكي. فلقد وفّرت له بديلاً للتعبير المباشر عن المطالب والحاجيات. بيد أنه في المقابل، طرحت إشكالية متعلقة بالطرف المعني والمُلبّي لهذه المطالب، خاصة وأن القرار الداخلي له جذور وامتدادات خارجية متعلقة بقوى إقليمية ودولية.

المجتمع المدني: بديل لمشاركة سياسية فعالة بمعزل عن إطارات الطائفية

أمام هذه التعقيدات السياسية والظروف الاقتصادية الصعبة، أضحى موضوع البحث عن سبل للمشاركة السياسية خارج الخطوط الطائفية ضرورة ملحة. فاختار الشباب اللبناني التفكير في مبادرات تعتمد الكفاءة كمعيار، وخدمة الوطن كهدف.

1. "ميغافون": من الميداني إلى الرقمي

إن "ميغافون" هي عبارة عن منصة رقمية أطلقت في عام 2015 من قبل مجموعة من النشطاء ورجال الأعمال اللبنانيين. تهدف المنصة إلى ربط المواطنين اللبنانيين بصناع القرار والسياسيين من جهة، وتعزيز مشاركة أكثر شمولية في الشأن اللبناني وبمعزل عن الخطوط الطائفية من جهة ثانية. علاوة على ذلك، تتيح المنصة للمستخدمين بعض الآليات المدنية للمساعدة على انخراطهم في الشأن العام. ويتعلق الأمر بإنشاء وتوقيع العرائض، وتقديم مقترحات السياسات، وتقييم أداء المسؤولين المنتخبين.

أدرك مؤسسو "ميغافون" أن دورهم كفاعلي مجتمع مدني يتعدى حدود المشاركة الاحتجاجية الميدانية، بل يستلزم منهم توجيه وتأطير الفعل الاحتجاجي

بالإضافة إلى النهج المبتكر وغير الكلاسيكي لتحفيز المشاركة المدنية للمواطن اللبناني، تتميز "ميغافون" بتجربة مؤسسيها الميدانية النابعة من انخراطهم في الأنشطة الاحتجاجية، حيث كانوا طرفاً مشاركاً في التظاهرات التي اندلعت في عام 2015 والمتعلقة بملف النفايات. لقد فهم أعضاء "ميغافون" من خلال هذه التجربة أن الإعلام، سواء كان رسمياً أو لا، إما يلجأ للانتقائية في تغطية الأحداث، أو يستعصي عليه تقديم صورة شاملة عن الفعل الاحتجاجي. وبناء على هذه الفكرة، خاض فريق "ميغافون" تجربة تغطية "مظاهرات 17 تشرين الأول". لقد سعوا إلى محاولة تغطية أهم حركة احتجاجية لبنانية بمنظور إخباري ميداني يقوم على التغطية بالمشاركة، وآخر توضيحي يهدف إلى إنتاج شرائط فيديو تشرح الوضع الاقتصادي بالدولة، وتقديم إحاطة قانونية للمتظاهرين وتسليط الضوء على بعض الممارسات الخارجة عن إطار القانون التي يجب عليهم تفاديها.

ومع تطور الأحداث، اختار فريق عمل "ميغافون" تعميم المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي، حيث صبّوا اهتمامهم على إنتاج منشورات خاصة بمنصة الإنستغرام بعد إدراك درجة التأثير العالية للمحتوى المرئي والصوتي الذي تتيحه خوارزميات هذه المنصة. وعقب أحداث 17 كتوبر، منحت المنصّة لمتتبعيها ميزة إضافية متمثلة في خلق فضاء للتعبير عن المواقف وتقديم الآراء عن طريق نشر مقالات الرأي. وبهذا، اتسعت رقعة المساهمات بحيث ما عاد التعليق على الأحداث حكراً على الخبير والمحلل.

تنشر منصة "ميغافون" محتوها باللغة العربية والعامية. ويتمثل الهدف من هذا التنوع اللغوي في إيصال الفكرة وتبسيط عمليتي نشر وتغطية الخبر. يقول المدير العام لميغافون في هذا الصدد: "نحن جيلٌ ترعرع على منصّات التواصل الإعلامي، ونحن متآلفون خير تآلف مع آليات علمها – الحسابات الخوارزمية وآلية عملها، ضيق فسحة التركيز لدى المتصفح – ونحن نستخدم هذه الأمور لاستهداف الجمهور المؤيد للأحزاب الأخرى، نحن نريد أن كشف زيفهم وأن نشجّع الحوار والنقاش".

2. "كلنا إرادة": عندما يقوم المجتمع المدني مقام الأحزاب للحث على الانخراط في قضايا الشأن العام.

تم إطلاق منظمة "كلنا إرادة" غير الحكومية في عام 2015 من قبل مجموعة من النشطاء اللبنانيين بهدف توفير آلية نضال من أجل دولة لبنانية وطنية خارج التجاذبات الطائفية والصراعات الحزبية. وتسعى المنظمة إلى أن تؤدي حلقة وصل بين المواطنين اللبنانيين وصناع القرار، بمنحهم فرصة التعبير عن آرائهم واقتراحاتهم حول كيفية تحسين الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد. وشأنهم شأن "ميغافون"، استخدم فريق المنظمة

منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام لتعميم المحتوى واستهداف عدد كبير من اللبنانيين.

أدت منظمة "كلنا إرادة" دور الحزب في نسج خطوط التواصل بين المواطنين وصانع القرار

لجمع ملاحظات المواطنين وإيصالها للفاعل السياسي، قام فريق المنظمة بعقد لقاءات مع المواطنين لإبداء أفكارهم واقتراحاتهم حول مجموعة متنوعة من المواضيع تخصّ الاقتصاد، والتعليم، والبيئة، والصحة، والنقل، والعدالة الاجتماعية، وغيرها. ووضع فريق عمل "كلنا إرادة" برامج عمل مع صانعي السياسات والنواب البرلمانيين اللبنانيين بهدف تسليط الضوء حول مواضيع مُستوحات من مقترحات وتوصيات المواطنين.

تتميز حملة "كلنا إرادة" في كيفية تأديتها لأدوار مدنية وسياسية في نفس الوقت. فبداية بتفاعلها مع مطلب المواطن، ووصولاً إلى عرضها للمقترحات في شكل توصيات مدروسة محددة على السياسي، تكون استراتيجية الحملة قد ساهمت في تحسين الحوكمة وتلبية احتياجات المواطنين في الوقت ذاته. لقد عرفت كيف تجعل من مطلب الشارع أداة للضغط على المسؤولين السياسيين للعمل على تحسين الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد. وبهذا، تكون "كلنا إرادة" قد قامت مقام الأحزاب في ربطها بين الشارع والسياسي.

عدسة المجتمع المدني

مقتطفات من مقابلة مع خالد ظاظا، مستشار في الشؤون القانونية ومتخصص في حقوق الإنسان من جامعة أوسلو.

- إبان التشبث بالتوزيع الطائفي في بعض المناصب الإدارية، ألغيت مجموعة من مباريات التوظيف (الحرس الملكي مثلاً) نتيجة عدم تحقيق النصاب على مستوى تمثيلية كل الطوائف (ممثلي بعض الطوائف لم يقدموا للمنصب).

- أبانت الوضعية الحالية للبنان عن محدودية للدولة وعدم مقدرتها على تأدية وظائفها الأساسية (وظيفة توفير الأمن والحماية وتأمين المستلزمات الأساسية للمواطنين)، ما أنتج إدراكاً شعبياً بضرورة التغيير.

- قامت "مظاهرات 17 تشرين الأول" بناءً على انتماء وطني بعيداً عن الانتسابات الطائفية. ولوقعها وصِيتها الإيجابيين، اختار مجموعة من اللبنانيين غير المقيمين السفر إلى بيروت للمشاركة في فعالياتها.

- أحيت مظاهرات "17 تشرين الأول" النقاش العمومي داخل المجتمع اللبناني مع منح الأكاديمي دور فعالاً في إغناء النقاش. فلأول مرة يتم تنظيم حلقيات من تأطير الأكاديميين من مختلف التخصصات للحديث عن الوضعية اللبنانية بشكل مبسّط وسهل الفهم بالنسبة لكافة المتظاهرين.

- بهدف محاولة تقريب الرؤى بين كافة الأطراف اللبنانية، ارتأى معهد أبحاث السلام أوسلو عقد جلسات نقاش وحوار داخلي خارج الحدود الطائفية. وفي هذا السياق، أطلق المعهد جلسات حوارية حول مواضيع اجتماعية واقتصادية وسياسية تحت عنوان "A Vision for a New Lebanon: The Post-election Landscape – Reality & Reform".

- في إطار تنزيل برنامج المبادرة، اختيرت منطقة المتحف ببيروت يومي 25-26 يوليوز لعقد المؤتمر. ووقع الاختيار على هذا المكان بعينه لما لها من أبعاد ودلالات تاريخية. فأخذا بعين الاعتبار أنها مثّلت نقطة تماس في الحرب الأهلية، قرر منظمو المبادرة عقد اللقاءات بنفس الرقعة الجغرافية بهدف تقديم صورة مختلفة عن منطقة "المتحف" وتحويلها إلى نقطة التقاء وحوار بين كافة الأطراف اللبنانية.

- ساهم المؤتمر في إعادة نسج علاقات بين بعض الأطراف المتخاصمة (نواب برلمانيين)، وفتح قنوات التواصل بين مجموعات معروفة بانتماءاتها الأيديولوجية المختلفة والمتباينة.

المراجع

- الموقع الرسمي لمنصة ميغافون.
- الموقع الرسمي لكلنا إرادة.
- الدستور اللبناني.
- لبنان: تقرير استطلاعات الرأي العام. (2022). الباروميتر العربي – الدورة السابعة.
- منظمة الشفافية الدولية. مؤشر مدركات الفساد لعامي 2012 و2022.
- ميغافون. (2018). European Endowment for Democracy. استرجع في 26 مارس، 2023، من https://www.democracyendowment.eu/en/our-work/firstpersonstories/525:ar-megaphone.html

- Geadah, J. (2015). The persistence of clientelism in Lebanon (Doctoral dissertation, Lebanese American University).
- Haddad, S. (2009). Lebanon: from consociationalism to conciliation. Nationalism and Ethnic Politics, 15(3-4), 398-416
- Hajjar, S. G. (2009). The convoluted and diminished Lebanese democracy. Democracy and Security, 5(3), 261-276
- Jaulin, T. (2014). Citizenship, migration, and confessional democracy in Lebanon. Middle East law and governance, 6(3), 250-271.
- Makdisi, S., & Marktanner, M. (2009). Trapped by consociationalism: The case of Lebanon. Topics in Middle Eastern and North African Economies, 11.